

الصفدي يحاضر عن اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات

على القوانين المرعية الإجراء، وتمثلت باقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات الجارية مناقشته في الوقت الحاضر في مجلس النواب»، مشيراً إلى أن «اقتراح القانون يدخل تشريعات مهمة لمكافحة جرائم المعلوماتية، وبشكل عام يعالج المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية)، وعمليات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال النقدية، وخدمات التوقيع الإلكترونية، وأحكام خدمات النقل إلى الجمهور بوسيلة الكترونية، وحماية المعلومات الشخصية، وجرائم متعلقة بالمعاملات الإلكترونية». وتابع «وفي مجال الأمن المعلوماتي بشكل خاص، يعالج هذا القانون أصول بث رسائل الترويج، أو التسويق الإلكتروني غير المستدرج، ويفرض بعض القيود على مزودي خدمات النقل». واعتبر أن «اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات إنجاز تنتظر من المجلس النيابي إقراره بأسرع وقت ممكن». وأشار إلى أن «لبنان استقر في المرتبة ٤٥ بين مئة وتسعة وسبعين بلداً في العالم، وجاء في المرتبة السادسة بين تسعة عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحسب مؤشر المشاركة الإلكترونية للعام ٢٠١٠ الصادر عن الأمم المتحدة»، أملاً أن «يرقى لبنان في إحصاءات العام المقبل إلى مستوى أفضل».

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي أمس، أنه «نظراً لأهمية وحساسية المعلومات المرسله عبر الإنترنت، فإن أمن الإنترنت شرط مسبق لضمان التشغيل السريع للأنشطة التجارية، وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال، وبالتالي تعزيز الأداء الاقتصادي العام».

كلام الصفدي جاء خلال محاضرة عن «أمن الإنترنت»، نظمتها جامعة القديس يوسف لمناسبة العيد الثاني للمركز الأكاديمي الياباني.

ولفت الصفدي إلى أن «شبكة الإنترنت صممت في الأساس لتكون وسيلة لتبادل المعلومات على نطاق محدود. إلا أنها أخذت تتحول بوتيرة متسارعة إلى فضاء جديد لتبادل المعلومات، وإلى سوق عالمية لاتمام المعاملات والصفقات. في موازاة هذا التحول سرعان ما نمت الحاجة إلى إيجاد الوسائل والتقنيات التي تضمن أمن هذا التبادل، وتحمي من التعديات على الحقوق».

وأضاف «في هذا السياق، قامت الوزارة من خلال مشروع (E-comleb) الممول من الاتحاد الأوروبي بمراجعة مجمل التشريعات اللبنانية، ودراسة الحاجة إلى تشريعات إضافية تواكب التطور التكنولوجي وتغطي النقص التشريعي المستجد. وقد خلصت إلى إعداد سلة قوانين شملت موضوعات جديدة، وتعديلات